خضوع انتاجية الزراعة وصادراتها للتقلبات الطبيعية الامر الذي عكس نفسه على الصادرات ارتفاعا وهبوطا · كما ان ارتفاع المستوردات بين سنة واخرى بوتيرة عالية جدا ، كان بسبب ذبذبة نسبة الصادرات الى المستوردات · فهي تنخفض الى ٣ر٦٪ عام ١٩٥١ ، او ترتفع الى ٩ر١٥٪ عام ١٩٥٦ ، هكذا (١٢)·

ومن الاهمية بمكان ، ان نلاحظ في تركيب السلع المستوردة للاردن خلال هذه الفترة ، غلبة سلع الاستهلاك النهائي على الاستيراد وقلة السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة · الامر الذي لا يقدم اي اساس للتفاؤل بتعديل العجز في الميزان التجاري · ان الجدول التالي ، رقم «٤» ، يبين ان ما بين ٧٦٪ و ٩٠٪ من المستوردات هي سلع استهلاك نهائي ، في حين تتراوح السلع الرأسمالية بين ٢ر٣٪ و ٦ر٩٪ ، والباقي هي المستوردات من السلع الوسيطة · ان هذه الارقام تفسر استمرار العجز التجاري ، الذي يعكسه الجدول السابق · كما تشير الى محدودية تطور قطاعات الانتاج المادي المختلفة ·

جدول رقم (٤)

السنة	قيمة المستوردات (مليون دينار)	سلع رأسمالية ٪	سلع وسيطة ٪	سلع استهلاك نهائي ٪
١٩٥٠	١٠ر٨	٣ر٧٪	١٨ر٥٪	٨٧ر٨٪
١٩٥١	١٥ر٧	٣ر٢٪	١٧ر٢٪	٨٩ر٦٪
١٩٥٥	٢٧ر١	٩ر٦٪	١٤ر٤٪	٧٦٪

المصدر : وديع شرايحة ، « التنمية الاقتصادية في الاردن » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٦٦ ·

لقد حافظت بقية القطاعات على ترتيب مساهمتها في الانتاج المحلي ، فاحتل **قطاع النقل** المرتبة الرابعة مع ازدياد حجم اسهامه بالارقام المطلقة في الانتاج المحلي من ٤ر٤ مليون دينار الى ٨ر٣ مليونا بين عامي ٥٤ و ١٩٥٧ وبالنسب المئوية من ٢ر٩٪ الى ٤ر١٣٪ وحافظت بقية القطاعات الاخرى **كالخدمات وملكية المساكن والانشاءات والصناعة** على ترتيب مساهمتها في الانتاج المحلي مع بعض التغييرات وتبادل المواقع احيانا · وفي هذا الاطار ظل **قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء** يشغل الترتيب الخامس من حيث اهمية مساهمته في الانتاج المحلي الاجمالي ، رغم ارتفاع هذه المساهمة بالارقام المطلقة من ٥ر٤ مليون دينار عام ١٩٥٤ الى ٨ر٦ مليون دينار عام ١٩٥٧ (١٣) ·

اما سمات التطور الصناعي واوضاع الصناعة الاردنية في الخمسينات فسوف نعالجها بشيء من التفاصيل لصلتها الوثيقة بنشوء الطبقة العاملة وحركتها النقابية ·